

ليبيا... انقلاب السحر على الساحر

■ حميدي العبدالله

نظام القذافي لم تكن فيه أيّ إيجابيات، فهو بحدّ ثروة ليبيا، ولم يستطع تثمير هذه الثروة الهائلة لتنمية هذا البلد والارتقاء بمستوى شعبه، وكندس عائدات النفط في المصارف الغربية حتى استولت عليها الحكومات الغربية عقب إطاحته، علما أنّ ثروة ليبيا كانت تُفهلها لبناء نموذج يشبه نموذج دبي، بل أكثر تفوقًا منها لقربها من أوروبا ومن دول ذات كثافة سكانية مثل مصر، لكن ليبيا ظلت في عهده فقيرة مهملّة تقفقر إلى أبسط الأشياء.

تحلى القذافي عن القومية العربية، وخاص مغامرات في أفريقيا انتهت إلى تبديد المزيد من الثروة، وبددت هوية ليبيا القومية.

تحلّى عن الوطنية واستقلالية القرار السيادي لمصلحة الدول الغربية، عندما نفذ ما يُسمّى بالاستسلام الواقائي لمصلحة الولايات المتحدة وخليقاتها الأخرى في الغرب. لكن الشعب الليبي لم يكن للخطّة واحدة يتوقّع أنّه سينتقل من هذا الواقع الاليم الذي كان يعيشه في ظلّ حكم القذافي إلى الواقع المأسوي الذي تعيشه ليبيا الآن، إذ تتساقط العقائف على رؤوس الأمنين، وتحوّلت ليبيا إلى آتصهاها إلى غاية البطالة للرجال والمسلحين الذين يجوبون شوارع مدنّها وقراها ويعتدون على المواطنين، ووحدة ليبيا، كيانا سياسيا وأرضًا، عرضة للتقسيم، ولم يبق لديها جيش وطني، وثروتها النفطية سائبة ومصدر نهب للشركات الأجنبية والمليشيات المسلحة... فهل هذا هو البديل الذي كانت تشنّه غالبية الشعب الليبي؛ ليس هذا بالتأكيد ما كان يتطلّع إليه الليبيون، والنتيجة هذه ليست من صنع الليبيين، رغم وجود الكثير من الحركات والقوى الليبية التي لعبت دورا كبيرا في الوصول إلى هذه النتيجة. ما يحصل في ليبيا اليوم ما كان ليحدث لولا توافر عاملين اثنين:

البناء

المصالحة وعدم المبالغة بالتوقعات ورفض المحاصصة على حساب الفصائل

■ **رامز مصطفى**

منذ التوقيع حديثاً على اتفاق تنفيذ اتفاق المصالحة في قطاع غزة بين المنظمة وحركة حماس في الثالث والعشرين من نيسان الماضي، بدأت تتكشف مواضع الخلل في هذا الإنفاق، وما قد يواجهه المستقبل القريب، نتيجة الثغر والفجوات الكبيرة التي من شأنها أن تفجر هذا الإنفاق برمته، ولسنا من الذين لا يمتنون له النجاح في تطبيق عناوينه كاملة، لكننا نضخّ صوتنا إلى الأصوات التي تطالب أن يكون الإنفاق حصنًا بما فيه الكفاية خشية السقوط. هذا من جهة، ومن جهة ثانية التوجس والمخاوف المتزايدة لدى الفصائل والقوى الفلسطينية، من ذهاب هذا الإنفاق نحو المحاصصة الثنائية بين حماس وفتح، استناداً إلى الكلام عن حكومة التوافق الوطني والشراكة الوطنية. حديث يتصل بالإنشاء وبداعة الخطاب أكثر من كونه كلاماً ذا ترجمات عملية، ما يضيف على المشهد الفلسطيني الوحدة التي يتوق إليها الجميع.

قادتني إلى هذا الكلام حدثان مهمّان في مدلولهما لكلّ من الدكتور رمضان شلح أمين عام حركة الجهاد الإسلامي، والأستاذ نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية، وإن كان كل من السديدن شلح وحواتمة قد ركّز في حديثه على مواضيع تتقارب ويتباعد، إلا أنّ القاسم المشترك بين حديثيهما هو دقّ ناقوس الخطر من انزلاق المصالحة نحو طريق السقوط أو الإسقاط، وهما بينّهان وبالتالي فهما نبيّها من خطورة هذا الأمر وانعكاسه على القضية الوطنية وما تواجه من تحديات.

شدّد الدكتور رمضان شلح في مقابلة أجرته معه صحيفة «العبّارة» على عدم المبالغة في التوقعات حيال المصالحة الفلسطينية إذ لم تحلّ «العقبات والتعقيدات الكثيرة» بل تمّ «الانتفاف عليها أو الهرب منها» لإعلان إنجاز الاتفاق. وفي حديثه عن العقبات يقول شلح: «هناك

عقبة البرنامج وعقبة الحكومة والانتخابات والأجهزة الأمنية والمنظمة والمقاومة». وعن الانتخابات حذر كلاً من فتح وحماس من دخول الانتخابات ببرنامجهما السياسي لأنه سيفجّر الوضع الفلسطيني. وفي شأن المنظمة، أوضح أنّ حركته على استعداد لدخول المنظمة، ولكن على أسس سياسية وتنظيمية جديدة. وأضح تحت «سياسية» مئة خط، لأنّ سائر اللقاءات التي جرت بحث موضوع المنظمة تم التهرب من عنوانها السياسي، وهذا الهرب سيفجر برآينا مشكلة أكبر من تلك التي حدثت بين «حماس» و «فتح» على السلطة، وحدث الانقسام بسبب دخول الجميع الانتخابات مع احتفاظ كل طرف ببرنامجه. وأكد أن طرفي الانقسام أمّلت عليهما ظروفهما التوجه نحو الاتفاق بسبب أزمتهما. فلدى حركة حماس لسبب دخول الجميع الانتخابات مع احتفاظ كل طرف بأزمة حكم غزة، وهناك أزمة المفاوضات وإنسداد أفق التسوية لدى أبو مازن، وأوضح أن حركته وإن كانت تحرب بهذا الاتفاق لتحقيق المصالحة، إلا أنها ليست جزءاً من هذا الإنفاق.

أما أمين عام الجبهة الديمقراطية حواتمة في حديثه على صحيفة «الغد» الأردنية أكد أنّ «الاتفاق الأخير تم وفق آليات من نبط مغاير، إذ ترك أمر تشكيل حكومة الوفاق لمدة زمنية محددة بخمسة أسابيع، من دون استقالة حكومة حماس»، لافتاً إلى أن طرفي الاتفاق سرعان ما شرعوا في تكريس المصالحمة الثنائية بينهما، وهذا ما بينته «موجة انتقادات موجهة من جانب القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية لذهاب وفد فتح ووحده إلى قطاع غزة، وليس وفد المنظمة الذي وقع على الاتفاق، للبحث عن اتفاقيات ثنائية لتشكيل الحكومة». من تحت الطاولة، على قاعدة المصالحة «... وأكد أنّ «قوائم الاسماء التي تم الإطلاع عليها وتداول بين فتح وحماس، على أنّ يترك للرئيس عباس الخيار في ما بينهما، لا تعكس مضمون الاتفاق، إنما سيوضع الشعب أمام الأمر الواقع». ويضيف حواتمة أنّ «الشخصيات ليست

الغزو الصهيونيّ لفلسطين في ذكرى النكبة

■ **سعادات بهجت***

يتفق معظم الباحثين في الغزو الصهيوني لفلسطين ونتاجه على أنّ أسباب نجاح الحركة الصهيونية في إقامة الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» الغاصب، تعود الى التقاء مصلحة كلّ من الاستعماريين الإمبرياليّين أولاً مع الأهداف الصهيونية، والأميركي ثانياً مع «إسرائيل»، بالإضافة الى تقديم الحركة الصهيونيّة تاريخيّاً وجماعيّاً على الحركة الوطنية في العالم العربي. إلا أنّ هناك عاملاً مهمّاً قلما أشار إليه هؤلاء الرواد، ساهم على نحو فاعل في نجاح الغزو الصهيوني في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، وفي التوسع «الإسرائيلي» عام 1967، وهو غياب الصوت العربي عن العواصم ذات الثقل السياسي في الغرب والغرب الأمريكي، وتمكّن الوجود الصهيوني المادي فيها.

هذا الوجود الحقيقي للصهيونية في المجتمعات الغربية لعب ولا يزال يلعب دوراً فاعلاً في التأثير في رجال السياسة والمال، وفي الانتلجنسيا التي تقود الرأي العام هناك، فالصهيوني كمواطن إنكليزيّ أو أميركي عارف للغة وثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه يملك جميع الوسائل القانونيّة والنفسية، ويستغلها استغلالاً ممتازاً في عرض قضيته على نحو ملائم، مثلما فعل قادة الكيان «الإسرائيلي» ويفعل ونتائحو في استغلال السياسة الدوليّة والأميركية خاصة، علماً أنه مديان كجمرح حرب مثل الزعماء (رؤساء المصنّبات) الصهيونية الذين سبقوه نظراً إلى ما اقترفوه من مذابح ومجازر على مدى 66 عاماً في حق الشعب اللسطيني في الداخل والشثات، فهذا الصهيوني إمّا أستاذ جامعة أو قاض في المحكمة العليا أو عضو في الحكومة أو نائب في البرلمان أو مستشار لصانعي السياسة مثل هنري كيسنجر وغيره.

رغم أن هذا الوضع لم يتغيّر منذ قيام الكيان «الإسرائيلي»، إلا أنّ العالم لاحظ ظاهرة اندفاع الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال «الإسرائيلي» اندفاعاً لا نظير له نحو التعليم والتعليم العالي رغم مؤامرات التجهيل المدروسة والمستمرة، إذ جاءت مباشرة للغزو الصهيوني وبالتالى ظهور طبقة إنتلجنسيا فلسطينية خلال عقود الاحتلال «الإسرائيلي».

هذا الطبقة التي تعي دورها القيادي جيداً في تصحيح عشرات الاعوام من التزييف الذي تمّ لتاريخنا على ايدي قادة الصهيونية ومتفقيها، وضعت نصب اعينها تنوير الراي العام العالمي على حقيقة ما جرى ويجري على أرض فلسطين. وتكمن أهمية هذه الحقيقة الشاملة في النظرة الاصلية والتقدية للصرامع «إسرائيل»، وهو رفض النظرة التقليدية التي روّجها الصهيانية في الغرب بأن الصراغ حول فلسطين هو صراع بين الدول ذات سيادة قومية أي أنه صراع بين «إسرائيل» والدول العربية المحيطة بها، وتعاتت الدول والحكومات العربية عن هذه الحقيقة «أن المشكلة هي بين الشعب الفلسطيني والغزاة الصهاينة»، من هذه الزاوية جاءت هذه النظرة لتصحیح هذه التطورات الخاطئة وللتأكيد بان المشكلة الاساسية في المنطقة العربية إنما هي مشكلة استرداد الحقوق الفلسطينية في أرض فلسطين تلك الحقوق التي سلبتها الصهيونية بمساندة الاستعمار القديم والجديد، لذلك يجيى قول القيادة الفلسطينية التي تعي دورها القيادي جيداً حتى لو افترضنا أن الدول الكبرى والأمم المتحدة تمكنت من حل المشكلة المتعلقة (إن كان هناك مشاكل) بين «إسرائيل» والدول العربية فإن ذلك يحس المشكلة الأصلية للقضية الفلسطينية من قريب أو بعيد.

هنا لا يعرف التاريخ الحديث حالات جرى فيها استبدال كامل بافعل للسكان الاصليين في بلد ما بأجناس من الدخلاء، وانجزت عملية الاستبدال هذه في غضون مدة قصيرة، غير أن هذا الواقع هو ما تمت محاولة في فلسطين منذ بداية القرن العشرين، وهذا ما يتفق مع الواقع الذي يقول بأن الانتداب البريطاني ما قام إلا لتنفيذ وعد بلفور، وهذا يعني أن الانتداب البريطاني هو المسؤول الاول عن تغيير خريطة السكان في فلسطين، لذا كانت نعمة الشعب الفلسطيني على هذا الانتداب وبقية هذا الشعب حتى عام 1933 في مركز الأكثرية في عدد السكان. كما نلاحظ في هذه الفترة انخفاضاً في هجرة اليهود كما في نهاية العشرينات من القرن الماضي. بمعنى آخر، إن حل الشعب الفلسطيني رغم الدعاية الهائلة والعمل الجاد المتواصل في حق الشعب الفلسطيني وتشريده وإبادة فشتل كما في بداية الانتداب البريطاني في اجتذاب اليهود الأوروبيين في الهجرة إلى فلسطين، إلا أن ظهور النافضية في أوروبا واستيلاء هتلر على الحكم في ألمانيا غير الوضع ولو سارت السياسة الألمانية في طريق آخر منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي لما كانت هناك على الأرجح مشكلة فلسطينية و لا نزاع عربي - «إسرائيلي» ما يثبت أن سياسة هتلر كان مخطط لها من إحدى بوابات الصهيونية الجهنمية لتطييح اليهود اليهودية إلى فلسطين بالإضافة إلى تجديرات بيوت الهجرة ومحالهم في العراق وغيرها من البلدان في الخمسينيات من القرن الماضي من قبل الحركة الصهيونية هو اكبر برهان عن ذلك. إذن، سياسة هتلر كانت لمصلحتهم إذ زاد تدفق اليهود على فلسطين بعد عام 1933. مع ذلك، لم يبدل ارتفاع عدد المهاجرين اليهود ديموغرافية فلسطين على نحو راديكالي، ذلك أن اليهود بقوا أقلية بالمقارنة مع سكان فلسطين العرب، على

ما ورد في تقديرات حكومة الانتداب في نهاية عام 1946 إذ كان

اليهود يشكلون ما نسبته 31% من مجموع السكان، وساعد قرار الامم المتحدة رقم 181 حول تقسيم فلسطين عام 1947 الذي أقرّ بشرعية دولة يهودية في تحويل فلسطين إلى بلد يهودي في قسم من فلسطين يؤلّف العرب فيه الأكثرية المطلقة لو احترم مشروع التقسيم حكم الأكثرية، أو لو أخضع لاستفتاء، فإن دولة الكيان «الإسرائيلي» الوليدة لم يكن له ما يبزره.

إن تشريد معظم الشعب الفلسطيني كان نتيجة للاحتلال «الإسرائيلي»، وجاءت اتفاقية الهدنة عام 1949 لتعترف بسيطرة «إسرائيلية» كامر واقع على المناطق التي احتلتها حتى تاريخه، وبذلك تكون «إسرائيل» انجزت في مدة تتجاوز سنة بقليل، وفشلت عقود من الهجرة فشلا ذريعا في تحقيقه، أي في حوادث تحول ديموغرافي كامل ضمن حصة الأسد في فلسطين البالغة 22 ألف كلم مربع.

لكن، رغم قيام دولة «إسرائيل» وغزوها وتوسعها، بقي الفلسطينيون حتى بعد حزيران 1967 محافظين على عدهم بالنسبة إلى عدد المستوطنين اليهود، وهذا عائد الى وعي القيادة الشرعية الفلسطينية التي تقود النضال الفلسطيني الآن إلى برّ الدولة المستقلة الواعية للمخططات الدولية للاحتلال التوسعية الواعية لعضريتها والحريصة على بقائها يهودية بادرت «إسرائيل» مجدداً في حرب بالمعنى الفعلي للتعبير رسمت لها اهدافاً ثلاثة: أولاً، تدمير الميثولوجيا الفلسطينية وتصفيّة ما تبقى من قيادة الشعب الفلسطيني ووكادبه التائبين على الوثائب الوطنية، معتبرة ذلك سبيلاً إلى تحجيمها وصولاً الى إخراجها من دائرة التأثير السياسي والفلسفي والاجتماعي في معادلة القوى في المنطقة الشرق أوسطية، مع ما يترتب على ذلك من توفير الظروف المواتية للأطراف الطامعة في تزوير تمثيل الشعب الفلسطيني واقتناصه أو فرض خيارات عليه ليست خياراته الوطنية، وما يترتب على ذلك أيضاً من تجريد الشعب الفلسطيني من قيادته المتمتة بالرئيس أبو مازن ومن امتداده الخارجي، الأمر الذي ينعكس حتماً على مستوى المواجهة للاحتلال «الإسرائيلي».

ثانياً، فرض جيو. سياسي ضاغط على الرئيس أبو مازن يُراد منه أن يثمر فتحاً ملفتم تمثيل فلسطيني جديد باتجاه تقييد حرية حركة هذا التمثيل على حساب ملف البديل مع العدو «إسرائيلي»، ولست أكشف سرّافي هذا المجال أنّ ثمة قابلية ضمنية لدى بعض الأطراف العربية للانصراف الفوري نحو بحث موضوع البديل بدلاً من المواضيع الأخرى كافة لو كانت حصيلة المواجهة في غير مصلحة الشرعية الفلسطينية.

ثالثاً، توليد حالة من الضغط الجماهيري العربي نجد أساسها في الظروف البالغة الصعوبة التي تمر بها المنطقة في مواجهة الطاحونة العسكرية ووسط افتقار شبه مطلق لأبسط مستلزمات الصمود، كما تجدها في الشعور العفوي بأن هناك حرباً «إسرائيلية» – فلسطينية متمادية اتساعا و عنفا إنما تقيض عن قدرة المواطن على الاحتمال، خاصة بعد الإرهاب المادي والنفسي المتولد عن كايوس الأنظمة العربية وانعدام وجود مؤثرات على نهاية محكمة لها في أمّد قريب، وعندما اتحدث عن المراهنة «الإسرائيلية» على تولد مثل هذا المناخ المحقّق فأبني أني احدث في الوقت نفسه عن مراهنة مكملة ذات قدرة أو استعداد أطراف عربية ودولية لاستقبال هذه الحالة وتوظيفها في إحكام الخناق حول عهدا السلطة الوطنية الفلسطينية وإلزامها بتقديم تنازلات متناس ووجودها والتزاماتها الوطنية.

لكن واحداً من هذه الاهداف لم ولن يتحقّق، بل أقول جديداً، ولا أتبدع من عندي إذا اكدت ان المواجهة انتهت بالمصالحة التي أعادت الوحدة الوطنية وأبعدت شبح الانقسام بما يوافق متطلبات الغالبية من الشعب العربي على اعتباره نصراً فلسطينياً سياسياً وعسكرياً ودولياً في آن واحد حتى في الاوساط «الإسرائيلية»، فمسرورياً يتبين من الصمود والتحدى الأسطوري لأن ثمة استسالة مادية لتصفية الجسم العسكري الفلسطيني بالوانه كافة، وسياسياً أثبتت السلطة الفلسطينية وفي مقدّمها الرئيس أبو مازن وضوريا يصعب اعتباره ثانويا بأي معيار من المعايير، وفرضت اعترافاً دولياً حاسما بنفسها بوصفها الطرف الآخر والأساس في معادلة الصراع في المنطقة الذي لا يستقيم حين دونه أو رغماً عن على قاعدة هذا الحضور تحديداً اضطرت أميركا إلى التدخل لممارسة الضغط الفعلي بتوجيه «إسرائيلي» على الرئيس أبو مازن والقرار الفلسطيني للقول وفق معايير أميركية للحل، وعلى قاعدة هذا الحضور تحديداً تم التدخل الأميركي لأن ثمة ميلا لدى البعض، وتبيّن هذا أثناء قمة الكويك وبعدها لإسقاط عامل الدبلوماسية للفلسطيني بوصفه عامل حاسمما في رسم معالم الدولة والاستقلال بمدلولاته البعيدة، وبمزيد من الحوار الذي يؤدي حتما إلى ميثاق متين يمكن بموجبه فرض تراجمات أميركية «إسرائيلية» وعربية رسمية أكبر على طريق نيل الحقوق الوطنية الفلسطينية كاملة، و من قلب الحصار بكل ما في الكلمة من معنى سيكون الحصار، وأثنا للتهوديد بالمرصاد.

■ **كاتب فلسطيني مقيم في لبنان**

أراء

المصالحة وعدم المبالغة بالتوقعات ورفض المحاصصة على حساب الفصائل

مستقلة بل محسوبة رسمياً على الحركتين أو موابلة أو قريبة منهما. ما يفسر حصر بحث تشكيك الحكومة بينهما ومن دون مشاركة مباشرة من القوى والفصائل الوطنية التي يتشكل منها الإطار القيادي الموقت للجنة تفصيل وتنظيم منظمة التحرير».

ما تقدم، مضافاً إليه الكثير من الأسئلة والتساؤلات حول المصالحة والحفاظ عليها من تعرضها لأيّ اهتزازات تؤدى إلى فشلها ومن ثم سقوطها، يُظهر الحاجة الملحة إلى البدء في مناقشات عميقة للعناوين التي أتى على ذكرها كل من شلح وحواتمة. وهذا يتطلب التحرير الفلسطينية وأهمية أنّ تتولى هذه المناقشة العميقة والمسؤولة للقضايا والعناوين كافة المتعلقة بهذا الاتفاق وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بها. ومن الواضح أنّها مرشحة للتعمد إلى حين ترتيب حماس وفتح الأوضاع لخوض هذه الانتخابات، لا أنّ تتحول مسالة عقد الإطار القيادي إجتماعته وانظامها حبسية التوافق بين فتح وحماس، وبذلك سيكون هذا الإطار عملياً وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بهذا الاتفاق. هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن. ومن الواضح أنّها مرشحة للتعمد إلى حين ترتيب حماس وفتح الأوضاع لخوض هذه الانتخابات، لا أنّ تتحول مسالة عقد الإطار القيادي إجتماعته وانظامها حبسية التوافق بين فتح وحماس، وبذلك سيكون هذا الإطار عملياً وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بهذا الاتفاق. هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن. ومن الواضح أنّها مرشحة للتعمد إلى حين ترتيب حماس وفتح الأوضاع لخوض هذه الانتخابات، لا أنّ تتحول مسالة عقد الإطار القيادي إجتماعته وانظامها حبسية التوافق بين فتح وحماس، وبذلك سيكون هذا الإطار عملياً وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بهذا الاتفاق. هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن. ومن الواضح أنّها مرشحة للتعمد إلى حين ترتيب حماس وفتح الأوضاع لخوض هذه الانتخابات، لا أنّ تتحول مسالة عقد الإطار القيادي إجتماعته وانظامها حبسية التوافق بين فتح وحماس، وبذلك سيكون هذا الإطار عملياً وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بهذا الاتفاق. هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن. ومن الواضح أنّها مرشحة للتعمد إلى حين ترتيب حماس وفتح الأوضاع لخوض هذه الانتخابات، لا أنّ تتحول مسالة عقد الإطار القيادي إجتماعته وانظامها حبسية التوافق بين فتح وحماس، وبذلك سيكون هذا الإطار عملياً وآليات تطبيقه وتنفيذه وفق المهل الزمنية المتفق عليها، رغم ما تحمله من أخطار التأخير في الالتزام بهذا الاتفاق. هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن.

سؤال آخر، وهو يتعلق إلى بعض العناوين التي تناولها الدكتور شلح، هل مرء ذلك أنّ الرؤى بين الديمقراطية السياسية؟ هذا جائز.

الفراغ الرئاسي... كيف نتعامل معه؟

تعرضت على برنامج الرئيس شارل ديغول، اعتبر أنّ من واجبه طرح برنامجه ليستقفي شعبية عليه وتعهد بالاستقالة من منصبه إن لم يبل برنامجه نسبة 65 في المئة في الاستفتاء، وعندما لم يحصل على تلك النسبة استقال فعلاً وشعر منصب الرئاسة الذي تولاه رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي ألن بوير لفترة انتقالية عمل خلالها على وضع قانون انتخابي وإجراء انتخابات برلمانية وصولاً إلى انتخاب بومبيدو لرئاسة الجمهورية، ولم يتوقف عند حدود تصريف الأعمال على صعيد الحكم والتشريع. وبالعودة إلى لبنان وانطلاقاً من أنّ الرئيس هو الذي يجسد السلطة الإجرائية وياقتدار أن صلاحيات رئيس الجمهورية تناط به وكالة إذا خلت سدة الرئاسة، واستناداً إلى أنّ الحكومة الحالية تمثل القوى الأساسية في البلاد فإنه يفترض بها أنّ تتخذ قراراً جريئاً إذا لم ينتخب الرئيس الجديد، بإقرار قانون جديد للانتخاب وفق معايير الطائف وعلى أساس النسبية وإقرار ما تبقى من بنود الطائف الدعوة إلى انتخابات نيابية جديدة والتخلي خلال الفترة الانتقالية عن منطقت تصريف الأعمال والانتقال إلى مرحلة تنفيذ الأعمال حفاظا على مصالح الناس وحرصاً على عدم شل الدولة ومؤسساتها. أما مجلس النواب فيفترض به ألا يعمل على التمديد لنفسه مرة أخرى وإنما أن يتحول، بالإضافة إلى كونه هيئة ناخبة، إلى هيئة تشريعية تفر قانون الانتخاب الجديد وتعطي الشعب حقه في تقرير مصيره وألا فإنه سيكون مسؤولاً عن الاستمرار في سياسة اعتبار الانتخابات الرئاسية ملفاً إقليميًّا- دولياً وليس ملفاً وطنياً محلياً. وإزاء الشك في إمكان قيام الحكومة ومجلس النواب بالدور المناط بهما، بموجب الدستور لإتقاد البلاد من التفاعيات السلبية للفراغ الرئاسي، خاصة أن ما يجري في الكواليس يختلف جذريا عما يقال في العلن، لا بد من توفير الاجراء الملائمة للإقدام على خطوات جريئة تسهل عملية إجراء الإستحقاق الرئاسي وتقلص مدة الفراغ. وهذا يحتاج إلى تشكيل قوة شعبية ضاغطة تتكلم على التخلص من منظومة ازدواجية المعايير التي يفرضها التقلب في المواقف وفقاً للمصالح وليس انطلاقاً من قيم وثوابت تفرزها المصلحة العامة تعزز التوازن المطلوب بين مكونات النسيج الإجتماعي. إن عدم التفاؤل بإمكان حصول نقلة نوعية تسمح بالتعامل بشكل مختلف واستثنائي مع الاستحقاق الرئاسي يجعلنا نطرح صيغاً جديدة كالدعوة إلى عقد مؤتمر تأسيسي ينتج منه عقد إجتماعي جديد يؤكد على أسبقية المواطنة على الخيارات الهامشية الأخرى على أهمية تحقيق التوازن بين مكّنات الوطن كافة ضمن إطار يحفظ السيادة والاستقلال ويؤمن الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويشدد على الهوية الجامعة التي تقلص دور الهويات الفرعية من دون أن تلغيتها ويرفض الشحن الطائفي والمذهبي ويركز على التماهي بين ما هو وطني- قومي واقتصادي-اجتماعي-مطلبي ويهتم بالملف الاقتصادي- الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا كانت مفردة مؤتمر تأسيسي تشكل حساسية لدى البعض مثلما شكلت في السابق مفردة علمانية واستبدلت بعبارة مدنية، فإنه يمكن التوافق على مفردة أخرى تلغي كل الحساسيات وترتكز إلى الهدف القائم على الفصل بين السلطات وتوازنها، وعلى وضع جميع المخاوف والهواجس أمام المتحاورين لإيجاد حلول عملية لها تعزز الوحدة الوطنية وتزيل التناقضات التي تهددها وتعود السلم الأهلي في البلاد.

المطلب الواصل تقلص فترة الفراغ الدستوري والوصول إلى رئيس يوفر المناخ الملائم لتحقيق الحل المنشود لمعضلات الوطن وليس مجرد رئيس لإدارة الأزمة، رئيس يملك حيوية وطنية ويكون منحاذاً إلى الشعب ويقضاه العدالة وليس مجرد موظف لا لون له ولا طعم ولا راحة ، رئيس يرفض السيادة الشكلية والاستقلال المنقوص والإرادة الوطنية المغيبة ولا يخضع لإملاءات الخارج ويقدم مصلحة الوطن الأمة على أي مصلحة أخرى ويعتبر معالجة الوضع الاقتصادي – الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية أولوية مطلقة.

المطلوب اليوم أن تتوافق على خطة طريق تشكل الحدود الدنيا لخطوات تنسج مستقبل لبنان وتطرح قيادات جديدة وفاقية ميثاقية عابرة للطوائف والمذاهب وتملك الكفاءة والصديقية وتكون بعيدة عن الطبقة السياسية المتمسكة بالانظام الطائفي وتعيد بناء الثقة المطلوبة بين المواطن والدولة وتعمل على بناء المجتمع المدني الديمقراطي العادل. وعندئذٍ نستطيع أنّ نقول بثقة إننا بدأنا الخطوة الأولى في مسيرة بناء لبنان العربي المقاوم.

■ **عضو الأمانة العامة للحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي**

 	 	 	 	 	
 	 	■ عبد الله خالد*	 	 	
 	 	حين يتعرض بلد ما خلال ربع قرن للفراغ في سدة رئاسة الجمهورية مرتين، ويستعد لإستقبال فراغ ثالث، فهذا يعني أنه لم يترك بعد إلى مستوى الدولة، بل بقي مجرد سلطة تتحكم فيها شيكة من أصحاب المصالح ارتضحت أن تكون أداة في يد وصاية خارجية تنتقل من دولة لأخرى، مع ما يعنيه هذا من سيادة شكلية وإستقلال منقوص وإرادة وطنية مغيبة جعلت البعض يقول إنّ ولادة الكيان اللبناني كانت مجرد خطا تاريخي لا بد من تصحيحه، ودفعت البعض الآخر إلى التبشير بوطن قومي طائفي على غرار ما اكده وعد بلفور. ظهر التباين في وجهات النظر حول حدود الكيان (عدم الحماسة لرئاسة الجنوب، ورفض وادي النصارى الذي يمثل أغلبية لطائفة معينة، القبول بضم الاقضية الاربعة والتعامل مع أبنائها على أنهم رعايا من الدرجة الثانية...)، وحول الهوية حين وضعت اللبنانية في وجه العربية وضُخّم دور الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وبالتالي القومية. واستمر الارتباط بمراكز الوصاية (السفارات) بدلا من الاندماج في هوية وطنية جامعة عبر المواطنة يتم التقاطع من خلالها والتوافق على مركزات، بلورة ثوابت وقيم تشكل ما يسمى <i>raison d'etat</i> للدولة لتجول السيادة حقيقية والاستقلال كاملا والإرادة الوطنية واضحة. واعتبار أننا لم نصل بعد إلى مؤشرات توحى لإمكان حصول ذلك التوافق، فإن هذا يعني أن لبنان يعاني خلاا بنويا يعوق إمكان انتقاله من مرحلة سلطة المزرعة إلى مرحلة السيادة، بكل ما تعنيه من تأكيد على الحرية والسيادة والاستقلال والإرادة الوطنية، واحترام مكونات الوطن كلها والتعامل معها على قدم المساواة، والسعي إلى تكريس القانون وإقامة المؤسسات، واحترام إرادة الشعب في تقرير مصيره بمعزل عن أي وصاية. ومعالجة هذا الخلل لا تتم بترداد الشعارات الخالية من أي مضمون، إنما بالعمل الجاد، وبمعزل عن القوى التي كرسته منذ حكم النجاشي إلى اليوم. إن السؤال الذي يفرض نفسه هو الاتي: كيف نتعامل مع الفراغ في سدة الرئاسة وهل نكرر ما حدث عام 1988 وعام 2008 حين رجحت كفة الفرض الخارجي على كفة المصلحة الوطنية، أم نфكر بخيار آخر ينهي إمكان حصول فراغ رئاسي جديد؟	 	 	
 	 	حين طرح مورفي عام 1988 شعار «مخايل الضاهر أو الفوضى» لا يتوقع أن البعض سيفجّل الفراغ ويختار الفوضى بكل ما تعنيه من تدمير لمنطق الدولة وعدم احترام المواعيد الدستورية لمصلحة حسابات شخصية خاطئة. وهكذا أصبح الفراغ أمراً طبيعياً بعدما تغلبت حسابات سلطة المزرعة على حسابات دولة القانون والمؤسسات وبدلاً من السير في طريق لبننة الاستحقاق تم اختيار الطبقة الاليطية-الدولية بكل ما تعنيه من تغليب للمخطط الخارجي على الخيار الوطني الداخلي. إنما اليوم أمام فرصة تاريخية يمكن استغلالها بلورة خيار لبناني يقلص الخيار الخارجي ويضع بذور مقومات لها في داخلها يقدم المصلحة الوطنية ويستند إلى الدستور الذي أقر في الطائف ويعمل على تطبيقه، خاصة وأن التدخل الخارجي يتم في الكواليس معطياً الفرصة لبلورة كل المواقف الداخلية الحليّة ليبنى عليها الموقف الخارجي المنطوق من المصلحة الإقليمية الدولية البعيدة تماماً عن المصلحة الوطنية العليا. أوشكت المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية على الانتهاء ما يوحي أن قصر بعديا سيكون شاعراً في الخامس والعشرين من أيار، وبالتالي فإن السؤال هو: كيف يمكن أن نتعامل مع هذا الوضع وهل سيكون هناك فراغ دستوري فعلاً؟ لا بد بدءاً من العودة إلى وثيقة الطائف التي أنبثق منها الدستور اللبناني على صعيد السلطة التنفيذية، إذ نصت المادة 17 على أنّ السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء الذي يتولأها وفقاً لأحكام الدستور. ونصت المادة 49 على أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحده وسلامة أراضييه وفقاً لأحكام الدستور ويتراس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ونصت المادة 62 على أنه في حال خلو سدة الرئاسة، لأي علة، تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء. ونصت المادة 74 على أنه إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو إستقالته أو لسبب آخر فألجاب انتخاب خلفه يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون، وإذا اتفق حصول الخلاف الرئاسية حال وجود مجلس النواب منحلًا تدعى الهيئات الانتخابية من دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية. ونصت المادة 75 على أن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة ناخبة لا هيئة إستراتيجية ويتربط عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة من دون مناقشة أو أي عمل آخر.	 	 	
 	 	حين بدأت في فرنسا نسبة لا بأس بها من الشعب الفرنسي	 	 	